الأمم المتحدة

A/68/321

الجمعية العامة

Distr.: General
15 August 2013
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والستون

البند ١٩ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة: تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير، الذي أعد استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٠٣/٦٧، معلومات مستكملة عن متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وعن تنفيذ القرار. ويبرز دور المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في استعراض المتابعة العامة للمؤتمر، وبشكل أعمّ، التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة والمسائل الجديدة والناشئة.

* A/68/150.

130913 130913 13-42837 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٠٣، الذي دعت الجمعية بموجبه على نحو خاص إلى تحقيق التآزر بين عمليات متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة واتساقها وتكافلها. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كانت تجري عمليات مختلفة أُطلقت في المؤتمر، من قبيل الفريق العامل مفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة. وكانت تجري أيضا عملية طموحة للتفكير والتشاور بشأن خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وللمضي قدما، ينبغي كفالة قدر أكبر من الاتساق والتكافل بين العمليات المختلفة هذه ضمن الإطار الأوسع لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢ – وينبغي قراءة هذا التقرير بالاقتران مع تقارير أخرى قدمت إلى الجمعية العامة بشأن التنمية المستدامة.

ثانيا – متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

٣ – عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ في ريو دي جانيرو، البرازيل. بعد عشرين عاما من انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

٤ – وكان هذا المؤتمر أكبر مؤتمر تعقده الأمم المتحدة، حيث أنه لم يجمع قادة العالم فحسب، بل ضم كذلك عدداً كبيراً جدا من الجهات الفاعلة من غير الدول، بمن فيهم ممثلو المجموعات الرئيسية التسع التي أنشأها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بالإضافة إلى مؤسسات ومنظمات خيرية وأوساط أكاديمية وجهات أخرى.

٥ – وقد أطلقت الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ”المستقبل الذي نصبو إليه“ (انظر قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق)، عددا من العمليات الحكومية الدولية، التي تمر في مراحل مختلفة من التنفيذ.

ألف – الفريق العامل مفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة

٦ – في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أنشأت الجمعية العامة الفريق العامل مفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة ورحبت بعضويته (مقرر الجمعية العامة ٦٧/٥٥٥). وحتى الآن، عقد الفريق العامل أربع دورات برئاسة مشتركة بين ماشاريا كاماو (كينيا) وتشابا كوروشي (هنغاريا). وسيعقد أربع دورات أخرى، ويهدف إلى إكمال مرحلة التقييم وجمع المعلومات من مراحل عمله في شباط/فبراير ٢٠١٤. وبعد ذلك، من المتوقع أن يبدأ

الفريق العامل إعداد اقتراحه المتعلق بأهداف التنمية المستدامة لكي تنظر فيه الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين.

٧ - وفي دورته الأولى، أجرى الفريق العامل تبادلا واسعا للآراء. وفي الدورة الثانية، نظر الفريق في مسألتين هما، وضع مفاهيم أهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وفي الدورة الثالثة، نظر الفريق في مسائل الأمن الغذائي والتغذية؛ والزراعة المستدامة؛ والتصحر وتدهور الأراضي والجفاف؛ والمياه والصرف الصحي. وفي دورته الرابعة، ركز الفريق العامل على العمالة وتوفير العمل اللائق للجميع؛ والحماية الاجتماعية؛ والتعليم والثقافة، مع اعتبار مسألة الشباب مسألة شاملة لعدة قطاعات؛ والصحة والديناميات السكانية. وسيعقد الفريق خمس دورات أخرى من الآن وحتى شباط/فبراير ٢٠١٤[(١)].

٨ - وقد انبثقت الأفكار الرئيسية التالية عن أعمال الفريق حتى الآن:

(أ) تعد الأهداف الإنمائية للألفية نقطة انطلاق لوضع أهداف التنمية المستدامة. ويجب أن يكون إنهاء الأعمال غير المنجزة للأهداف الإنمائية للألفية بشأن القضاء على الفقر والأهداف الاجتماعية الهامة الأخرى في لبّ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي الوقت نفسه، يجب أن تكون أهداف التنمية المستدامة أكثر طموحا، ويجب أن تكون في صلب خطة التحوّل؛

(ب) ينبغي أن تعزز أهداف التنمية المستدامة الالتزامات الدولية في الميادين الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التي تم التعهد بها في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، وأن تبني عليها وأن تحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة؛

(ج) إن القضاء على الفقر متعدد الأبعاد ويظل الهدف الشامل للمجتمع الدولي. ويجب أن يكون في محور أي اقتراح بشأن أهداف التنمية المستدامة؛

(د) يجب أن تكون أهداف التنمية المستدامة عالمية وتطبق على جميع البلدان، الأمر الذي يعني أنها يجب أن تكون مرنة بما يكفي لكي تتمكن البلدان ذات المستويات الإنمائية المتباينة والأولويات الوطنية المختلفة من امتلاك القدرة على تحقيقها. وهي تتطلب مشاركة قوية تنطلق من القاعدة من خلال مشاورات واسعة تجرى بشأن صياغتها. ويجب أن تسمع بصورة خاصة أصوات الفقراء والفئات الضعيفة؛

(هـ) قد تكون لوحة القياس العالمية للأهداف والغايات وسيلة لإبراز المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، وتكييف الأهداف مع الظروف الوطنية؛

(١) للاطلاع على برنامج العمل، انظر الموقع: http://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/1778Pow2805.pdf.

(و) يجب أن تستفيد أهداف التنمية المستدامة من استراتيجيات ونهج التنمية المستدامة التي تستغل بفعالية علاقات الترابط الهامة والقوى المحركة الرئيسية للتغيير وأن تدعمها بوسائل تنفيذ مناسبة. ويجب أن يدعم التغيير النوعي والتحولات خطة التنمية المستدامة من أجل تحقيق الرؤية المتمثلة في القضاء على الفقر على نحو مستدام والتنمية البشرية الشاملة، التي تدعم احترام الكرامة الإنسانية، وتحمي كوكبنا وتعزز الانسجام مع الطبيعة من أجل رفاه وسعادة الأجيال الحالية والمقبلة.

باء – الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة: المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

٩ – كان من بين النتائج الأخرى البالغة الأهمية لمؤتمر ريو+٢٠ إنشاء منتدى سياسي عالمي حكومي دولي عالمي رفيع المستوى لمتابعة تنفيذ التنمية المستدامة.

١٠ – وفي تموز/يوليه ٢٠١٣، بتت الجمعية العامة في شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وفي جوانبه التنظيمية (القرار ٦٧/٢٩٠).

١١ – وسيشكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة عملية مختلطة: سوف يجتمع مرة كل أربع سنوات لمدة يومين تحت رعاية الجمعية العامة على مستوى رؤساء الدول والحكومات، وفي كل سنة تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمدة ثمانية أيام، بما يشمل عقد جزء وزاري مدته ثلاثة أيام في إطار الدورة الموضوعية للمجلس. وسيحل محل الاستعراض الوزاري السنوي في عام ٢٠١٦. وستسفر اجتماعات المحفل عن إعلانات متفاوض عليها.

١٢ – وسيعقد الاجتماع الافتتاحي للمنتدى تحت رعاية الجمعية العامة على مستوى رؤساء الدول والحكومات في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، في حين سيعقد الاجتماع الأول للمنتدى تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك ثلاثة أيام على المستوى الوزاري، في عام ٢٠١٤.

١٣ – وستتيح اجتماعات المنتدى المشاركة الكاملة والفعالة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول الأعضاء في الوكالات المتخصصة. وشجعت الجمعية مشاركة منظومة الأمم المتحدة على نطاق واسع، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، والمنظمات الحكومية الدولية المعنية الأخرى، بما في ذلك منظمة التجارة العالمية. وبتت الجمعية أيضا في الطرائق الكفيلة بتعزيز مشاركة المجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى والدور الاستشاري الذي تضطلع به.

١٤ - وكلفت الجمعية العامة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بدعم المنتدى بالتعاون الوثيق مع جميع الكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الصناديق والبرامج، والمؤسسات المالية والتجارية المتعددة الأطراف، وأمانات اتفاقيات ريو وسائر الهيئات المنشأة بمعاهدات والمنظمات الدولية ذات الصلة في إطار ولاية كل منها. وستستخدم اللجنة التنفيذية الموسعة المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية[٢] لإشراك منظومة الأمم المتحدة والكيانات الأخرى في دعم أعمال المنتدى.

١٥ - وتشمل المهام التي توختها الجمعية العامة للمنتدى المهام التي أبرزتها الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (انظر القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق، الفقرة ٨٦). وسيركز المنتدى على موضوع يبين تكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، تماشيا مع الموضوع الذي تركز عليه أنشطة المجلس واتساقا مع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (انظر القرار ٢٩٠/٦٧). وسيناقش أيضا بعض التحديات المحددة التي تواجه التنمية المستدامة في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وأفريقيا، فضلا عن تحديات التنمية المستدامة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل.

١٦ - وسيجري المنتدى أيضا، تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، استعراضات منتظمة لتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة من جانب البلدان وكيانات الأمم المتحدة اعتباراً من عام ٢٠١٦. وستحل هذه الاستعراضات محل العروض الطوعية الوطنية التي تقدم في سياق الاستعراضات الوزارية السنوية للمجلس، وتبني على الخبرات والدروس المستفادة في ذلك السياق (المرجع نفسه). وسيأخذ المنتدى أيضا أعمال منتدى التعاون الإنمائي في الحسبان.

جيم - تعزيز الترابط بين العلم والسياسات

١٧ - تشمل أدوار المنتدى تعزيز الترابط بين العلم والسياسات وتعزيز عمليات صنع القرار القائمة على الأدلة على جميع المستويات. وعلى النحو المعترف به في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، لا بد أن تساعد الوثائق التي تُعَدُّ للمنتدى على الاضطلاع بهذا الدور. وفي عام ٢٠١٤، سينظر المنتدى في نطاق التقرير المقرر إعداده عن التنمية المستدامة على الصعيد العالمي والمنهجية المتبعة فيه، بناء على اقتراحٍ من الأمين العام يجسد آراء الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها لجنة السياسات الإنمائية.

(٢) انظر http://sustainabledevelopment.un.org/unsystem.html.

١٨ - وفي هذا العام، أصدرت الأمانة العامة صيغة تجريبية من تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي[٣] سعياً منها لتيسير المناقشة واتخاذ القرار من جانب الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية.

١٩ - ويبين التقرير التقييمات الحالية للتنمية المستدامة وما يتصل بذلك من عمليات كما يقدم موجزات عِلمية للمسائل التي لم تتناولها التقييمات. ويسلط التقرير الضوء على المسائل الناشئة التي حددها العلماء، كما يتضمن مسائل تتصل بالسياسات بغرض النظر فيها.

دال - لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة

٢٠ - في مؤتمر ريو+٢٠، قرر رؤساء الدول والحكومات أيضا إنشاء عملية حكومية دولية تحت رعاية الجمعية العامة من أجل تقييم الاحتياجات من التمويل والنظر في مدى فعالية الصكوك والأطر القائمة واتساقها وتآزرها وتقييم المبادرات الإضافية، بهدف إعداد تقرير تقتَرح فيه خيارات لوضع استراتيجية فعالة لتمويل التنمية المستدامة تُيسِّر تعبئة الموارد واستخدامها على نحو فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق، الفقرة ٢٥٥).

٢١ - وعُهد بتنفيذ هذه العملية إلى لجنة حكومية دولية تضم ٣٠ خبيرا تُرشِّحهم المجموعات الإقليمية، مع مراعاة التمثيل الجغرافي العادل، على أن تختتم اللجنة أعمالها بحلول عام ٢٠١٤. وأنشأت الجمعية العامة هذه اللجنة في حزيران/يونيه ٢٠١٣ (المقرر ٥٥٩/٦٧). وستُعقَد الدورة الأولى للجنة في نيويورك خلال الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٣. وستقدَّم إلى الدول الأعضاء وغيرها من الأطراف المهتمة إحاطة عن أعمال اللجنة، على النحو المطلوب في القرار ٢٠٣/٦٧.

٢٢ - ويُتوقَّع من اللجنة أن تعتمد على الدعم التقني المقدم من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومن منظومة الأمم المتحدة، وأن تقوم بعملها في إطار التشاور المنفتح والواسع النطاق مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية المعنية وغيرها من الجهات المعنية.

هاء - خيارات تيسير استحداث تكنولوجيات نظيفة وسليمة بيئيا ونقلها ونشرها

٢٣ - فيما يتعلق بتوصيات مؤتمر ريو+٢٠ والجمعية العامة بشأن تيسير التكنولوجيا، دعا رئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين إلى عقد أربع حلقات عمل في نيسان/

(٣) انظر http://sustainabledevelopment.un.org/index.php?menu=1621.

أبريل وأيار/مايو ٢٠١٣. واستفادت حلقات العمل تلك من معارف ووجهات نظر ما يفوق ٢٠ مفكراً وممارساً من الأوساط الأكاديمية، ومعاهد البحث، والمنظمات غير الحكومية.

٢٤ - ويقدم تقرير الأمين العام عن الخيارات المتاحة لإنشاء آلية تيسير تساعد على تطوير التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئيا ونقلها ونشرها (A/67/348) توصيات من أجل المضي قدما. ومَكَّنت حلقات العمل المشاركين من أن يقدروا بشكل أفضل المجموعة الكبيرة من الآراء المتعلقة بهذا الموضوع والطبيعة المعقدة للمسائل التي يتعين فهمها فهماً جيداً قبل أن يقدم الدعم بتوافق الآراء لعملية اتخاذ المزيد من الإجراءات. وقد يلزم إجراء حوار موضوعي متواصل بشأن مسائل عديدة.

واو - الاستهلاك والإنتاج المستدامان

٢٥ - أعاد مؤتمر ريو+٢٠ التأكيد على أن أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة من الشروط الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، على النحو المنصوص عليه في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في عام ١٩٩٢. وأعاد مؤتمر ريو+٢٠ أيضا تأكيد الالتزامات المتعلقة بالتخلص التدريجي من إعانات الوقود الأحفوري الضارة غير المجدية التي تشجع على الإسراف في الاستهلاك وتقوض التنمية المستدامة. وعززت الحكومات أيضا التزامها بتعجيل التحول نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين باعتماد إطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة الذي وُضع خلال الدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة.

٢٦ - وتقدم الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ (قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق) الرؤية والمهام والهيكل التنظيمي ووسائل التنفيذ والمعايير المتعلقة بتصميم البرامج. وتشمل أهداف إطار العشر السنوات للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة تيسير الحصول على الدعم والتمويل، ولا سيما للبلدان النامية، وإذكاء الوعي، وتبادل المعلومات وتعزيز الابتكار والأفكار الجديدة. ويتضمن الإطار أيضا قائمة أولية غير مستوفاة من خمسة برامج تغطي المعلومات للمستهلكين؛ وأساليب الحياة والتعليم المستدامة؛ والمشتريات العامة المستدامة؛ والمباني وأعمال التشييد المستدامة؛ والسياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة الإيكولوجية.

٢٧ - وطُلب إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في إطار ولايته الحالية، أن يضطلع بدور أمانة إطار العشر السنوات للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة كما دُعي إلى إنشاء صندوق استئماني للتبرعات لدعم تنفيذ الإطار، ولا سيما برامجه ومبادراته. واتخذت

الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين قرارا بشأن تشكيلة وعملية الترشيح لعضوية مجلسٍ مؤلفٍ من عشرة أعضاء يضم عضوين من كل مجموعة من المجموعات الإقليمية (انظر القرار ٢٠٣/٦٧). وحددت الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره الهيئة المؤقتة للدول الأعضاء المكلفة بتلقي التقارير من ذلك المجلس ومن أمانة الإطار.

٢٨ - والدول الأعضاء بصدد تعيين جهات التنسيق الوطنية لكفالة التنسيق الوثيق والعمل مع إطار العشر السنوات. وأنشئ في أيار/مايو ٢٠١٣ فريق للتنسيق فيما بين الوكالات بغرض دعم تنفيذ الإطار. وتتشارك في رئاسته في فترة السنتين الأولى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٢٩ - وقررت الجمعية العامة، عند وضع شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية، أن بإمكان المنتدى أن يقدم توصيات إلى مجلس الإطار، وكذلك إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه أمانة الإطار، مع أخذ تقاريرهما في الاعتبار (انظر القرار ٢٩٠/٦٧).

زاي - الشراكات والالتزامات الطوعية

٣٠ - شكل الالتزام المتجدد بتنشيط الشراكات جزءا مهما من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، علاوة على الالتزامات الطوعية التي تركز على النتائج المحققة بدلا من التركيز فقط على تشكيلة الشراكات.

٣١ - ولا تحل الشراكات والالتزامات الطوعية محل مسؤوليات الحكومات والالتزامات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي؛ وإنما يُقصد بها تعزيز عملية التنفيذ بإشراك أصحاب المصلحة الذين يمكن أن يسهموا في تحقيق التنمية المستدامة.

٣٢ - ويضم سجل الممارسة الفعلية في مجال التنمية المستدامة الصادر عن منبر معارف التنمية المستدامة معلومات عن الالتزامات الطوعية المسجلة في مؤتمر ريو+٢٠ والشراكات المسجلة لدى لجنة التنمية المستدامة والناشئة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وتتناول هذه المعلومات مواضيع شتى مثل الطاقة، والمياه، والنقل المستدام، وإدارة النفايات، والمدن المستدامة، والتعدين، والسياحة المستدامة. والقصد من الالتزامات الطوعية المسجلة في مؤتمر ريو+٢٠ أن تكون محددة، وقابلة للقياس، وقابلة للتحقيق، وقائمة على الموارد ومحددة المدة[٤].

(٤) انظر http://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/930Report%20on%20Voluntary%20Commitments%20and%20Partnerships.pdf.

المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية

٣٣ - في مؤتمر ريو+٢٠، أكدت الدول الأعضاء من جديد أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تشكل حالة خاصة من حالات التنمية المستدامة. ودعت إلى عقد المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ٢٠١٤. وتكرمت ساموا بعرض استضافة هذا المؤتمر وقررت الجمعية العامة عقده في الفترة من ١ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، على أن يسبقه تنفيذ أنشطة تتصل به في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٤ (المقرر ٥٥٨/٦٧).

٣٤ - وعين الأمين العام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ليعمل بصفته أمينا عاما للمؤتمر. ويوجد مقر أمانة المؤتمر في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وتشارك في عملها جميع الأجزاء المعنية من منظومة الأمم المتحدة.

٣٥ - وتقود الدول الجزرية الصغيرة النامية العمليات التحضيرية الجارية التي تسترشد بقرار الجمعية العامة ٢٠٧/٦٧ الذي يحدد الأهداف الأساسية للمؤتمر، وهي: (أ) إجراء تقييم للتقدم المحرز والثغرات التي تعتري تنفيذ برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل؛ (ب) السعي إلى تجديد الالتزام السياسي بذلك؛ (ج) تحديد التحديات الجديدة والمستجدة وفرص ووسائل التصدي لتلك التحديات، بطرق منها تعزيز الشراكات التعاونية؛ (د) تحديد الأولويات في مجال التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية عند إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٣٦ - ويجري إنجاز الأعمال التحضيرية على الصُّعُد الوطني والإقليمي والعالمي. فعلى الصعيد الوطني، قدمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم إلى الخبراء الاستشاريين المحليين في إعداد تقارير الدول الجزرية الصغيرة النامية، حيثما أمكن. وأُخذت أيضا في الحسبان المشاورات القطرية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في العملية التحضيرية الوطنية للمؤتمر. وجميع التقارير المكتملة عن المشاورات الوطنية متاحة على موقع المؤتمر على الإنترنت[٥]. أما التقارير التوليفية المتعلقة بالاستعراض الإقليمي، فستُعَدُّ على أساس التقارير الوطنية الواردة من الدول الجزرية الصغيرة النامية من كل منطقة على حدة.

(٥) للاطلاع على هذه التقارير وغيرها من التطورات المستجدة، انظر www.sids2014.org.

٣٧ - وعُقدت في تموز/يوليه ٢٠١٣ اجتماعات إقليمية في المناطق الثلاث للبلدان الجزرية الصغيرة النامية[٦]. وتمحورت تلك الاجتماعات الإقليمية حول الأهداف الأربعة الوارد ذكرها أعلاه، مع اختلافات بحسب المنطقة وبحسب ما يفضله البلد المضيف. وتصب هذه النتائج في التقريرُ الأقاليميُّ الذي سيشكل أساس الاجتماع الأقاليمي المُزمَع عقده في بربادوس في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٣[٥].

٣٨ - ومن المتوقع أن تبدأ العملية التحضيرية العالمية في نهاية عام ٢٠١٣ (انظر قرار الجمعية العامة ٢٠٧/٦٧). وستحدد الجمعية العامة طرائق أخرى للمؤتمر في الجزء الرئيسي من دورتها الثامنة والستين.

٣٩ - ويتمحور محتوى الاجتماعات التحضيرية الأربعة حول الأهداف الرئيسية الأربعة للمؤتمر الوارد ذكرها أعلاه. وتتمثل أهم الأفكار فيما يلي:

(أ) وجود التزام قوي من الدول الجزرية الصغيرة النامية بأن تأخذ، بشكل كامل، زمام الأمور في مجال التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وبناء القدرة على التكيف وتحقيق النتائج ذات النوعية الجيدة؛

(ب) ضرورة اتباع استراتيجية تحويلية لكفالة تعجيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وإدماج مسائل التنمية المستدامة ذات الأولوية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

(ج) ضرورة إنشاء منتدى سياسي رفيع المستوى يتسم بالفعالية ويتصدى لأولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك آلية فعالة للرصد والتقييم.

٤٠ - أعربت ساموا، بوصفها البلد المضيف، عن رغبتها في التركيز بشدة على الشراكات كنتيجة رئيسية إضافية من نتائج المؤتمر، مما سيترتب عليه الإعلان عن إنشاء شراكات جديدة في المؤتمر ولكن إبراز أيضا الشراكات القائمة التي يمكن اعتبارها من ضمن أفضل الممارسات. وقد دأبت اللجنة التنفيذية الموسعة المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على تشجيع الجهود في إطار منظومة الأمم المتحدة للاضطلاع بدور ريادي في المبادرات التي تتوخى تعزيز الشراكات القائمة، ولا سيما في خمسة مجالات مواضيعية محددة تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي: تغير المناخ، والمحيطات والبحار، وإدارة النفايات، والسياحة المستدامة، والقدرة على مواجهة الكوارث الطبيعية.

(٦) منطقة البحر الكاريبي؛ ومنطقة المحيط الهادئ؛ ومنطقة أفريقيا، ومنطقة المحيط الهندي، ومنطقة البحر الأبيض المتوسط ومنطقة بحر الصين الجنوبي.

حاء – التضامن بين الأجيال

٤١ – تشدد الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ على ضرورة النهوض بالتضامن بين الأجيال تحقيقا للتنمية المستدامة، مع أخذ احتياجات الأجيال المقبلة في الاعتبار. وقد أصدر الأمين العام تقريرا عن هذا الموضوع، يشمل الإطار المفاهيمي ذا الصلة والترتيبات المؤسسية، لتنظر فيه الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين (A/68/322).

٤٢ – وفي أيار/مايو ٢٠١٣، نظمت شعبة التنمية المستدامة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية اجتماعا لفريق الخبراء بشأن التضامن بين الأجيال بغرض إتاحة فرصة للجهات المعنية من أجل تبادل الآراء حول موضوع التضامن بين الأجيال والأجيال المقبلة، بما في ذلك الإطار المفاهيمي والترتيبات المؤسسية، للاسترشاد بها عند مواصلة النظر في هذا الموضوع.

٤٣ – وتمثلت المسائل الرئيسية المثارة في ما يلي:

(أ) ضرورة إدماج شواغل الأجيال المقبلة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات؛

(ب) ضرورة أن تنطلق عملية وضع إطار للتضامن بين الأجيال من مجموعة من القيم والمبادئ المشتركة التي تتسم بما يكفي من الوضوح والمرونة لتكون مقبولة في مختلف الثقافات والنظم السياسية؛

(ج) إمكانية الحصول على خدمات التعليم والصحة من العوامل الحاسمة في تنمية الأجيال المقبلة، ولا بد من زيادة حجم الاستثمارات في هذا المجال؛

(د) ضرورة إدماج جيل الشباب في عمليات صنع القرار، وقد يشكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى نموذجا يُحتذى به في ذلك.

طاء – تعميم مراعاة التنمية المستدامة في منظومة الأمم المتحدة

٤٤ – دعا مؤتمر ريو+٢٠ إلى مواصلة تعميم مراعاة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في منظومة الأمم المتحدة بأسرها، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريرا عن التقدم المحرز في ذلك الصدد.

٤٥ – ونوقش تقرير الأمين العام (A/68/79-E/2013/69) في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ٢٠١٣. ويصف التقرير الطريقة التي اكتسبت بها منظومة الأمم المتحدة كمّا من الخبرات في مجال دعم النهج المتكاملة المتعلقة بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. وفي الوقت ذاته، يسلم التقرير بأن تعميم مراعاة التنمية المستدامة يظل

عملاً معقداً يقتضي إعادة التفكير في طريقة تصور الأمم المتحدة لعملها التحليلي والتنفيذي ولما تقدمه من دعم للعمليات الحكومية الدولية.

٤٦ - وقد بينت الدراسات أن الحكومات تولي أهمية كبرى للدعم الذي تتيحه الأمم المتحدة في مجال التنمية المستدامة. وداخل كل مؤسسة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، تشكل الخطط الاستراتيجية أداة هامة لتحفيز إدراج أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في السياسات والعمليات. وتَنْكَبُّ حاليا مجالس إدارة عدد من المنظمات على وضع خطط استراتيجة جديدة من شأنها أن تتيح فرصة لمواءمة أهداف المنظمات وأنشطتها، ليس فقط مع استعراض السياسات الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات بل أيضا مع التنمية المستدامة.

٤٧ - وينبغي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أيضا القيام بدور رئيسي في إتاحة التوجيه بشأن مراعاة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة عن طريق أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، حيثما تكون موجودة.

٤٨ - لن يكون بوسع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تقديم الدعم للتنمية المستدامة ما لم تعمل معا بشكل وثيق على جميع المستويات، بما يشمل التعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وتظل اللجان الإقليمية والأفرقة الإقليمية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من الجهات الفاعلة الرئيسية على المستوى الإقليمي، شأنها في ذلك شأن آليات التنسيق الإقليمية.

٤٩ - أما على الصعيد الدولي، فإن وجود مجموعة كبيرة من الآليات المشتركة بين الوكالات يساعد مؤسسات الأمم المتحدة على العمل معا من أجل دعم اتساق السياسات والنُّهُج المتكاملة. وبالتالي، فقد وضع فريق إدارة البيئة إطارا للاستدامة البيئية والاجتماعية. ويمكن أن يستفيد المنتدى السياسي الرفيع المستوى من هذه الجهود الأولية في وضع إطار يعزز تعميم مراعاة التنمية المستدامة في منظومة الأمم المتحدة ويمكن أن يُسترشَد به في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ثالثا - تحقيق اتساق عمليات المتابعة وتنسيقها في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٥٠ - يستعرض هذا الفرع الطريقة التي تلتقي بها مختلف مسارات متابعة نتائج مؤتمر ريو+٢٠ في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ويستكشف أفضل سبل الاستفادة من المنتدى السياسي الرفيع المستوى ومنظومة الأمم المتحدة كمظلة لمختلف هذه المساعي.

٥١ - فمن المسلم به الآن تماما أن التنمية المستدامة والقضاء على الفقر هما الهدفان الشاملان للتنمية في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥[٧] وستدرج مبادئ التنمية المستدامة في مجموعة الأهداف العالمية للتنمية المستدامة التي ستعتمدها الدول الأعضاء في عام ٢٠١٥.

٥٢ - وستزداد التحديات التي ستصادف في الأشهر والسنوات القادمة بثلاثة أمثالها. وأولها أنه لا بد من وجود اتساق قوي بين الرسالة المعلنة والاتجاه المتوخى في جميع عمليات الأمم المتحدة. وثانيها أنه لا بد من إيجاد تآزر فيما بين العمليات يجعلها تدعم بعضها البعض تماما. وثالث هذه التحديات أنه سيكون من الأهمية بمكان أن يتم على المستوى العملي تحقيق الهدف الطموح الذي حدد في مؤتمر ريو+٢٠، وهو تعزيز الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة. والمنتدى مدعو إلى الاضطلاع بدور حاسم في تحقيق تلك الأهداف الثلاثة، وذلك بحكم مهمتيه الواسعتي النطاق، مهمة القيام بدور ريادي ومهمة استعراض التقدم المحرز في تنفيذ التزامات التنمية المستدامة. وتحديدا، فإن المنتدى سيكون هو المحفل المشروع لمناقشة وتنسيق العمليات الجارية في فترة ما بعد المؤتمر إلى أن تنجز جميعها بحلول عام ٢٠١٥. أما في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥، فينبغي للمنتدى أن يتناول خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التي ستكون التنمية المستدامة أحد مبادئها الأساسية، إلى جانب وجود تركيز قوي على القضاء على الفقر ومجموعة من أهداف التنمية المستدامة في صميمها.

٥٣ - وفي آب/أغسطس ٢٠١٢، وجه الأمين العام، مباشرة بعد مؤتمر ريو+٢٠، رسالة إلى جميع مديري مؤسسات منظومة الأمم المتحدة يدعوهم فيها إلى العمل سويا لتنفيذ قرارات المؤتمر وأرفق بها مصفوفة لمتابعة تنفيذ الولايات[٨]. ويراد بمصفوفة التنفيذ هذه أن تكون هي الإطار المستعان به لأغراض المساءلة وأداة العمل المستعملة لتعزيز التقدم المحرز ورصده. ويجري بانتظام تحديث المصفوفة بما يراعي التقدم المحرز والمبادرات الجديدة[٩].

٥٤ - وفي مرحلة ما بعد ريو+٢٠، يتواصل عمل منظومة الأمم المتحدة من خلال مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق وهيئاته الفرعية، وكذلك من خلال اللجنة التنفيذية الموسعة

---

(٧) انظر على سبيل المثال تقرير فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ المعنون ''شراكة عالمية جديدة: القضاء على الفقر وتحويل الاقتصادات من خلال التنمية المستدامة''. وانظر أيضا تقرير فرقة عمل منظومة الأمم المتحدة المعنية بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ المعنون ''تحقيق المستقبل الذي نريد للجميع''، وقرار الجمعية العامة ٢٩٠/٦٧ المتعلق بشكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية.

(٨) انظر http://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/1138SG%20Letter%20and%20Rio%20+20%20Implementation%20Matrix%20-%2002%20August%202012%20First%20Version.pdf.

(٩) انظر http://sustainabledevelopment.un.org/unsystem.html.

المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وقد أنشئت آليات مخصصة مشتركة بين الوكالات لدعم أعمال الفريق العامل مفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة[١٠]، فضلا عن لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة[١١].

ألف – دور المنتدى السياسي الرفيع المستوى في تعزيز الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة

٥٥ – أنشأ مؤتمر ريو+٢٠ المنتدى السياسي الرفيع المستوى بهدف واضح هو تعزيز الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة. وتشكل مهام المنتدى، كما هي محددة في الفقرة ٨٥ من الوثيقة الختامية للمؤتمر وموضحة في قرار الجمعية العامة ٢٩٠/٦٧، خطة طموحة يمكنها أن تساهم في النهوض بالتنمية المستدامة، بما في ذلك في منظومة الأمم المتحدة. وسيتمثل التحدي في بلورة هذه المهام على نحو يعزز الإطار المؤسسي للتنمية المستدامةككل ويخدم الأهداف التي تعززها مختلف هذه المهام بطريقة ملموسة مضيفة للقيمة.

٥٦ – وبالاقتران مع إنشاء منتدى سياسي رفيع المستوى قوي، ينبغي تعزيز الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لتجنب تجزؤ جدول أعمالهما ولإتاحة طرق مسألة التنمية المستدامة من جميع نواحيها. فلا بد من أن يسهم المنتدى في جهود تعزيز الحوكمة لأغراض التنمية المستدامة، جنبا إلى جنب مع الجمعية العامة بعد تنشيطها، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بعد تعزيزه. ولا بد من أن تصبح التنمية المستدامة المبدأ الذي يسترشد به في عمل جميع هيئات الأمم المتحدة، وينبغي لتلك الهيئات أن تعمل في شراكة للنهوض بالتنمية المستدامة. وهذا ما سيتيسر بتركيز الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على تقرير المنتدى وقراراته وتوصياته المتصلة بالسياسات. ثم إن بإمكان المنتدى أن يساعد أيضا في التشجيع على تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، إذا ما شكل إطارا متينا لتناول الأبعاد الثلاثة لأهداف التنمية المستدامة وأثبت قدرته على معالجة المسائل الجديدة والتصدي للتحديات المباشرة المحتملة.

٥٧ – وقد أكدت الجمعية العامة في قرارها ٢٩٠/٦٧ ضرورة أن يوفرالمنتدى منبرا نشطا لإجراء الحوارات بشكل منتظم وتقييم الأوضاع ووضع الخطط للنهوض بالتنمية المستدامة، كما عددت مهاما أخرى للمنتدى. غير أن القرار لم يحدد على نحو كامل الطريقة التي يمكن أن تسهم بها مختلف هذه المهام في تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه وفي نجاح سائر عمليات

(١٠) انظر http://sustainabledevelopment.un.org/index.php?menu=1549.

(١١) انظر http://sustainabledevelopment.un.org/index.php?menu=1557.

متابعة نتائج مؤتمر ريو+٢٠. وهذا هو القصد من هذا الفرع حيث أنه يركز على المهام التي لا يستكشفها القرار على نحو واف.

٥٨ - ولما كان المنتدى يستند في عمله إلى خبرة لجنة التنمية المستدامة، فبإمكانه أن يستفيد بالفعل من الدروس المستخلصة من ممارسة اللجنة عملها على مدى عشرين عاما. ويستعين هذا التقرير بالدروس المستعرضة في التقرير الأخير للأمين العام عن الدروس المستخلصة من لجنة التنمية المستدامة (A/67/757).

٥٩ - وتتمثل المهمة الأولى المبينة في الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ في توفير القيادة السياسية والتوجيه والتوصيات لأغراض التنمية المستدامة. ويتضح من الدروس المستخلصة من تجربة لجنة التنمية المستدامة أن وجود مقر مؤسسي واضح للتنمية المستدامة في منظومة الأمم المتحدة كان له دور حاسم في زيادة التعريف بمفهوم التنمية المستدامة وقبوله في الفترة بين عام ١٩٩٢ وعام ٢٠١٢.

٦٠ - وللمنتدى دور حاسم في وضع خطة للتنمية. فقد اضطلعت لجنة التنمية المستدامة بدور هام في وضع الخطة الدولية للتنمية المستدامة. ثم إنه لما كانت اللجنة تحتضن وتشجع المناقشات الحكومية الدولية بشأن المواضيع الناشئة، فإنها كانت تؤدي بذلك دورا في خلق عمليات حكومية دولية جديدة نتجت عنها توصيات قدمت إلى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن مواضيع كالغابات والمواد الكيميائية والطاقة والمحيطات. وينبغي الحفاظ على هذا الدور حيث أنه دور كانت تختص به اللجنة وحيث أن المنتدى هو من الناحيتين العملية والشرعية أصلح مكان في منظومة الأمم المتحدة لاستضافة هذه المناقشات. ويتضح من الدروس المستخلصة من تجربة لجنة التنمية المستدامة أنه إذا ما أريد لمهمة وضع خطة للتنمية أن تكتسي أقصى قدر من الفعالية، فلا بد من أن يكون المنتدى قادرا على اجتذاب صانعي القرار رفيعي المستوى الذين يمثلون مختلف أبعاد التنمية المستدامة. وينبغي أن يكون من بين الأولويات كفالة أن يظل هذا الأمر حقيقة واقعة إلى ما بعد الدورات الأولى للمنتدى. وينبغي أن يتجه التفكير أيضا نحو إيجاد السبل التي تكفل تعبئة المنتدى لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ومنها مؤسسات بريتون وودز والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، بما فيها منظمة التجارة العالمية، للمساهمة في عمله حسب التكليف الصادر عن الجمعية العامة (القرار ٢٩٠/٦٧، الفقرة ١٧).

٦١ - وكانت لجنة التنمية المستدامة أيضا هي المكان الوحيد الذي تم فيه رصد واستعراض تنفيذ نتائج المؤتمرات العالمية المعنية بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وسوف يتواصل الدعم المقدم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية لا من خلال الدعم بأعمال الأمانة المقدم إلى المؤتمر

الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية فحسب، وإنما أيضا من خلال مواصلة تقديم الدعم التحليلي والتقني لبناء قدرات هذه البلدان وقدرتها على التواصل مع بعضها البعض. وقد عززت هذه الولاية في القرار ٢٩٠/٦٧، حيث أكد القرار ضرورة مناقشة ما تواجهه أكثرالبلدان ضعفا، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية، من تحديات محددة لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك بهدف تعزيز التعاون وتنفيذ الالتزامات، وسلم بما تواجهه البلدان ذات الدخل المتوسط من تحديات محددة في تحقيق التنمية المستدامة.

٦٢ - وأخيرا، وبناء على توصيات من لجنة التنمية المستدامة، كانت شعبة التنمية المستدامة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المقر الذي جمع في البداية عمليات الخبراء التي تحولت بعد ذلك إلى مبادرات شاملة بشأن أمور منها الاستهلاك والإنتاج المستدامين والمشتريات المستدامة والمحاسبة المتعلقة بالإدارة البيئية. ويمكن للمنتدى أن يواصل توفير الزخم للعمليات الناشئة التي تتصدر ممارسات تعزيز الاستدامة.

٦٣ - وتتصل المهام المبينة في الفقرتين ٨٥ (ب) و (ز) من الوثيقة الختامية (القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق) بضرورة أن يعزز المنتدى تكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة على نحو يتسم على جميع المستويات بطابع كلي وشامل لعدة قطاعات وأن يحسن التعاون والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة. وربما كان هذا الهدف في السابق أشد الأهداف استعصاء على جميع المستويات. فتحقيق هذا التكامل تحول دونه عقبات عديدة. وتتمثل العقبة الرئيسية في أن الأوضاع المؤسسية على المستويات الوطني والإقليمي والدولي لا تزال تُنظّم وفق كل قطاع على حدة. وقد جربت على مدى السنين ترتيبات مؤسسية عديدة بغية تحسين تنسيق اتخاذ القرارات وتحقيق التنفيذ في جميع القطاعات. وعلى المستوى الدولي، شملت هذه الترتيبات اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة ونظامها الخاص بمديري المهام، وكذلك محاولات تعزيز دور اللجان الإقليمية لزيادة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على المستوى الإقليمي. وثمة انطباع بأن النتائج التي حققت حتى الآن كانت متباينة. لذا، يكمن التحدي الذي سيواجه المنتدى في المستقبل في إيجاد النهج المتكاملة للأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في السياسات والأنشطة في كل من مجال صنع السياسات الدولية وفي عمل منظومة الأمم المتحدة. ومما سيكتسي بأهمية بالغة أيضا، الترتيبات العملية التي ستوضع في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن دور المجلس في تحقيق تكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة حسب التكليف الصادر عن مؤتمر ريو+٢٠.

٦٤ - وفي هذا الصدد، يحدد الأمين العام في تقريره (A/68/79-E/2013/69) السبل التي تكفل لمنظومة الأمم المتحدة مواصلة تعميم مراعاة التنمية المستدامة. ويشدد على أن وجود

التزام على أعلى المستويات في منظومة الأمم المتحدة يعززه توجيه حكومي دولي واضح ومتسق هو شرط مسبق هام لزيادة تعميم مراعاة التنمية المستدامة. وينبغي توفير هذا التوجيه من خلال المنتدى على وجه الخصوص نظرا لدوره في توجيه عمل هيئات الأمم المتحدة ومنظماتها الحكومية الدولية. ومن شأن هذا الأمر أن يساعد الدول الأعضاء على توجيه رسالة موحدة إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من خلال جهات من بينها مجالس إدارتها.

٦٥ - ومن الأبعاد التي ينبغي استكشافها كيفية تحسين الروابط بين عمليات وضع سياسات التنمية المستدامة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني. فقد كان ذلك أحد مواطن ضعف لجنة التنمية المستدامة، ورغم أنه كان بالإمكان تلمس هذا الأمر مباشرة بعد إنشاء اللجنة، فلم تجر معالجته في أي وقت من الأوقات على نحو مرض؛ فالقرارات التي اتخذتها اللجنة لم يصل أثرها إلى المستوى الإقليمي أو الوطني. ومن الأسباب الكامنة وراء ذلك التصور السائد في أوساط واضعي السياسة العامة الوطنية بأن اللجنة عبارة عن منتدى بيئي. ومما غذى هذا التصور انعدام مشاركة الوكالات والوزارات غير المعنية بالبيئة في العملية التحضيرية لإنشاء لجنة التنمية المستدامة. و لم تساهم العمليات التحضيرية الوطنية والإقليمية كثيرا في المناقشات العالمية الجارية في لجنة التنمية المستدامة إلا في مناسبات خاصة كالأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية حيث كانت المساهمات الوطنية هي الأساس المستند إليه في عملية التفاوض العالمي.

٦٦ - وسوف يرث المنتدى هذه المسألة عن لجنة التنمية المستدامة. وتحديدا، ينبغي إيلاء المساهمات المقدمة على المستويين الإقليمي والوطني حيزا مناسبا في المنتدى. وينبغي أخذها بعين الاعتبار في القرارات التي يتخذها المنتدى بشأن السياسات. وهذا من شأنه أن يزيد من الشعور بملكية هذه القرارات وأن يؤدي إلى تحسين التنفيذ.

٦٧ - وفي ضوء الخبرة السابقة، سيتطلب هذا الأمر على الأرجح اتخاذ مجموعة من التدابير من أجل: (أ) خلق عملية تحضيرية قوية لدورات المنتدى تشمل بناء قدرات البلدان على إعداد التقارير استنادا إلى الاستعراضات الوطنية للتنفيذ وللاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة بالتنمية المستدام؛ (ب) كفالة تركيز أمانة المنتدى تركيزا قويا على رصد التنفيذ على جميع المستويات بطرق منها توثيق التعاون مع اللجان الإقليمية على تعزيز التنمية المستدامة لتكون إطارا شاملا لعمل تلك اللجان؛ (ج) إجراء عمليات إقليمية قوية للتحضير لاجتماعات المنتدى تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي تكون موجهة نحو مناقشة مسائل خاصة بكل منطقة والمساهمة في نواتج السياسات العالمية من خلال إعداد توصيات للمنتدى ولكفالة

أن تكون القرارات المتعلقة بالسياسيات العالمية وجيهة على المستويين الإقليمي والوطني؛ (د) دعم التنفيذ على المستويين الوطني والإقليمي؛ (هـ) تعزيز التعاون الأقاليمي، حسب الاقتضاء، وذلك على سبيل المثال من خلال إجراء حوارات أقاليمية في المنتدى، والبناء أيضا على الحوارات الإقليمية التي تجرى في المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٦٨ - وقد كان الدور المركزي للجنة التنمية المستدامة يتمثل دائما في رصد واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ التزامات التنمية المستدامة الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ وفي الوثائق الختامية للمؤتمرات الدولية اللاحقة، بما في ذلك وسائل التنفيذ. وقد أنجز ذلك من خلال تقارير سنوية مكرسة لمواضيع بعينها يقدمها الأمين العام إلى الجمعية العامة؛ وتقارير مواضيعية للأمين العام بشأن مواضيع لجنة التنمية المستدامة تركز على الاستعراض والسياسات؛ ومشاريع محددة مثل عمليات استعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ومبادئ مؤتمر ريو+٢٠ التي أعدتها شعبة التنمية المستدامة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لمؤتمر ريو+٢٠[١٢]. وتعيد الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ والقرار ٢٩٠/٦٧ التأكيد على ضرورة أن يؤدي المنتدى مثل هذا الدور الذي سيزداد أهمية بعد عام ٢٠١٥ حيث إنه سيصبح من الضروري رصد واستعراض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وسيتعين أيضا تعزيز رصد الالتزامات المتصلة بوسائل التنفيذ، الذي كان يمثل نقطة ضعف في الماضي.

٦٩ - ومن التحديات الكبيرة التي ستواجه المنتدى التحدي المتمثل في مواصلة تعاون المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين وتعميقه، وهو مجال كانت لجنة التنمية المستدامة فيه رائدا وقدوة في تحديد المعايير في الأمم المتحدة. وقد قدمت المجموعات الرئيسية إلى العمل الحكومي الدولي المتعلق بالتنمية المستدامة مساهمات قيمة للغاية. فعلى سبيل المثال، إن معظم الأفكار الجديدة الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ أفكار كانت المجموعات الرئيسية قد اقترحتها أو أيدتها في البداية. وفي قرارها ٢٩٠/٦٧، احتفظت الجمعية العامة للمنتدى بالطرائق التي تتبعها لجنة التنمية المستدامة في مجال إشراك المجتمع المدني.

٧٠ - ومن أبعاد عمل المنتدى الأخرى تحديد علاقته بالشراكات الطوعية بين أصحاب المصلحة المتعددين لتحقيق التنمية المستدامة وتنفيذها. وفي حين تم الاعتراف رسميا بالشراكات (''الشراكات من النوع الثاني'') في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونشأ عن مؤتمر ريو+٢٠ عدد كبير من الالتزامات الطوعية، فإن مكانة هذه الالتزامات في الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة ما زالت بحاجة إلى أن تفهم وتبلور على نحو كامل. وتشمل

(١٢) انظر sustainabledevelopment.un.org/sdzl.html.

المسائل الهامة حالة هذه الالتزامات إلى جانب غيرها من أنواع الالتزامات الأكثر اتساما بالطابع التقليدي ورصدها وإمكانية مساءلة من تعهد بها.

٧١ - ولم يكن تعزيز الترابط بين العلوم والسياسات من المهام المدرجة صراحة في ولاية لجنة التنمية المستدامة في عام ١٩٩٢، غير أنه شدد عليه في الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ وفي قرار الجمعية العامة ٢٩٠/٦٧، وذلك استجابة إلى دليل واضح على أن إطار الأمم المتحدة المؤسسي القائم لا يجري تقييما شاملا يتناول مختلف أبعاد التنمية المستدامة. فهذا أمر يتجاوز بكثير تقديم بعض المساهمات العلمية إلى العملية الحكومية الدولية، على غرار ما كان يجري في لجنة التنمية المستدامة من خلال التقارير الموضوعية المقدمة من الأمين العام وتفاعل المندوبين مع الأوساط العلمية والتكنولوجية في دورات لجنة التنمية المستدامة. وسيكون الاضطلاع بهذه الولاية عملا معقدا وسيتطلب المزيد من الموارد، حيث إنه ينطوي على تحليل مئات التقييمات القطاعية وعلى تنسيق مستمر للعمل الذي تقوم به العديد من وكالات منظومة الأمم المتحدة.

٧٢ - وتنص الفقرة ٨٥ (ل) من الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ (القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق) على أن بإمكان المنتدى تعزيز عمليات صنع القرار القائمة على الأدلة على جميع المستويات، والإسهام في توطيد الجهود الجارية في البلدان النامية لبناء القدرات في مجال جمع البيانات وتحليلها. وهذه مهمة كانت تتولاها لجنة التنمية المستدامة جنبا إلى جنب مع الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة وغير التابعة لها، كشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة في الأمانة العامة. وتحديدا، فإن اللجنة تقوم في آن معا بإنجاز عمل معياري وبتعزيز بناء القدرات في مجال وضع مؤشرات التنمية المستدامة وتصميم الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وتنفيذها. ولا تزال هناك في البلدان النامية فجوة كبيرة في القدرات فيما يتعلق ببناء وتنفيذ نظم لمؤشرات التنمية المستدامة. ويؤدي ذلك إلى انعدام الرصد المنتظم وانفصال بين الواقع الوطني والعمل الدولي. وسيتعين على المنتدى أن ينهض بدور في مساعدة البلدان النامية في هذا الصدد. وهذا ما يتطلب أيضا تعزيز الدعم المقدم إلى البلدان النامية لمساعدتها على الاستفادة من المنتدى بما يعود عليها بالنفع وما يتيح مراعاة الواقع الوطني والإقليمي في إطار عمل المنتدى.

٧٣ - ويسرت لجنة التنمية المستدامة الدعم للأعمال التقنية والمتعلقة بالسياسات المضطلع بها على المستوى الوطني من خلال التعاون التقني، ولا سيما فيما يتعلق بالمياه والطاقة والدول الجزرية الصغيرة النامية، وكثيرا ما كان يتم ذلك بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المنوطة

بها ولايات قطاعية. وربما أن القيمة المضافة التي يقدمها المنتدى في هذا الصدد مقارنة بما تقدمه اللجنة تتمثل في أنه يوفر منظورا متكاملا لهذا العمل.

٧٤ - وخلاصة القول إن الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ تعدد ١٢ مهمة للمنتدى، وهي مهام مبينة بطرق مختلفة في القرار ٦٧/٢٩٠. وجميع المهام، وبخاصة الجديدة منها، مهام تتطلب دعما موضوعيا. وبناء على هذه اللمحة الموجزة، ونظرا للهدف المعلن في الوثيقة الختامية والمتمثل في تعزيز الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة من خلال إنشاء المنتدى، يبدو واضحا أنه ينبغي أن يتلقى المنتدى ما يكفي من الدعم والموارد إذا ما أريد له أداء هذه المهام. وسيكون من المهم جدا أيضا تحقيق هدف الإصلاح المؤسسي الذي توخته الدول الأعضاء في مؤتمر ريو+٢٠.

باء - المنتدى بوصفه مقرا لبناء التآزر بين عمليات متابعة مؤتمر ريو+٢٠

٧٥ - بالإضافة إلى الاضطلاع بالمهام المتفق عليها بشكل منتظم، سيتعين على المنتدى القيام بدور حيوي خلال السنتين المقبلتين لكفالة أن تسهم جميع العمليات الجارية التي شرع فيها خلال مؤتمر ريو+٢٠، كما استعرض أعلاه، إسهاما متسقا وفعالا في إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وينظر هذا الفرع في الطريقة التي تندرج فيها هذه العمليات في المنتدى ويتناول أوجه التآزر التي يتعين تحقيقها بين جميع هذه العمليات.

أهداف التنمية المستدامة

٧٦ - من المسلَّم به على نطاق واسع، سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها، أن أهداف التنمية المستدامة ستوفر الإطار المرجعي الجديد للتنمية والتعاون الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥. ويعطي ذلك صورة واضحة جدا مقارنة بالوضع السائد بعد مؤتمر ريو+٢٠ مباشرة، حيث أن الصلة بين أهداف التنمية المستدامة والأهداف التي يحتمل أن تحل محل الأهداف الإنمائية للألفية لم تكن واضحة. وهذا التوضيح يتيح للمرة الأولى إمكانية توفير إطار موحد للتنمية والتعاون الإنمائي في إطار الأهداف الإنمائية للألفية يجمع بين تيارات التعاون الإنمائي التقليدية المستبعدة حتى الآن والتعاون الدولي لأغراض التنمية المستدامة. وهذا يعني ضمنا أيضا إعادة تحديد مفاهيم التعاون الإنمائي من حيث ارتباطه بعالمية أهداف التنمية المستدامة.

٧٧ - وفي حين أن أهداف التنمية المستدامة ستوضع من خلال العملية الحكومية الدولية الخاصة بها (الفريق العامل مفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة)، يبدو بالفعل من الضروري الربط بين أهداف التنمية المستدامة ومسارات العمل الأخرى في إطار تلك

العملية. وخلال المناقشات التي أجراها الفريق العامل، أشار العديد من الدول الأعضاء إلى أن توضيح وسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أمر لا بد منه. وأعرب العديد عن الحاجة إلى تحقيق الاتساق والتآزر بين عمل الفريق العامل مفتوح باب العضوية وعمل لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية. وسيتسم التنسيق من جانب الدول الأعضاء بأهمية بالغة فيما يتم المضي قدما في هذين المسارين في العمل. ويمكن أيضا لأمانة المنتدى، التي تدعم هاتين العمليتين، أن تيسر جهود التنسيق هذه.

٧٨ - ويتوقع استخدام أهداف التنمية المستدامة، بعد اعتمادها، كمرجع عالمي لتقييم التقدم المحرز في مسائل التنمية والتعاون الإنمائي بنفس الطريقة التي أصبحت بها الأهداف الإنمائية للألفية النقطة المرجعية لرصد النجاح المحقق في المسائل الإنمائية المرتبطة بالأهداف. وبالتالي، ستستحدث وظيفة رصد بالغة الأهمية تكون مرتبطة بأهداف التنمية المستدامة. ويمكن للمنتدى أن يؤدي هذا الدور، تدعمه في ذلك التقارير السنوية التي تتضمن مختلف إسهامات منظومة الأمم المتحدة ككل. إضافة إلى ذلك، سيتعين على المجتمع الدولي القيام بدور في بناء قدرات الدول الأعضاء على إنشاء نظم إحصائية مناسبة لرصد التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والغايات التي ستعتمدها البلدان فيما يتعلق بالأهداف.

٧٩ - وبغية كفالة ترسيخ أهداف التنمية المستدامة، سيكون من الأهمية بمكان ربطها بالاستراتيجيات والأهداف والغايات الوطنية. وقد يوفر المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة التوجيه للأمم المتحدة وللجهود الأخرى الرامية إلى وضع الاستراتيجيات والخطط الإنمائية الوطنية اللازمة لاتباع نهج متكامل إزاء الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. ويمكن ربط ذلك ببناء القدرات في مجال وضع مؤشرات التنمية المستدامة.

٨٠ - أما التكنولوجيا التي تمثل أحد الأبعاد الأخرى لوسائل تنفيذ التنمية المستدامة، فتجري حاليا مناقشتها في سياق مرحلة ما بعد مؤتمر ريو في معرض المناقشات التي تجريها الجمعية العامة بشأن إنشاء آلية تيسير تساعد على تطوير التكنولوجيا. وفي إطار الجهود المبذولة للمضي قدما، سيكون من الضروري تمكين هذه المناقشات من توفير الدعم التام لأهداف التنمية المستدامة، وهو ما يمكن أن يقوم به المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بالتنمية المستدامة

٨١ - يوفر عمل لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بالتنمية المستدامة فرصة مناسبة من حيث التوقيت لإعادة النظر في أهمية تمويل التنمية المستدامة في سياق تغير الظروف في مرحلة

ما بعد عام ٢٠١٥ وما بعد مؤتمر ريو. وفي هذا الصدد، ثمة جوانب ثلاثة تتسم بأهمية بالغة: (أ) توفير الخيارات لوضع إطار تمويل لشراكة متجددة من أجل التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥؛ و (ب) توفير أسس متينة لتمويل أهداف التنمية المستدامة؛ و (ج) ربط المناقشات المتعلقة بتمويل خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥ بالمناقشات الجارية حول تمويل التنمية في سياق متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، المعقود في مونتيري، المكسيك، في عام ٢٠٠٠، ومؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، المعقود في الدوحة في عام ٢٠٠٨، فضلا عن منتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٨٢ - وأسندت إلى لجنة التنمية المستدامة ولاية القيام باستعراض منتظم لمدى كفاية ما هو متوفر من تمويل وآليات لتحقيق التنمية المستدامة، فضلا عن الالتزامات في مجال نقل التكنولوجيا (انظر قرار الجمعية العامة ١٩١/٤٧). إلا أن ما ينشأ عنها من قيمة مضافة وتأثير في هذا المجال لا يزال محدودا. وظلت مسألة كفاية التمويل اللازم لتلبية الاحتياجات والمتطلبات والالتزامات المحددة في جدول أعمال القرن ٢١ مسألة مثيرة للخلاف على مدى السنوات الإحدى والعشرين التي تلت انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

٨٣ - ونظرا للأهمية التي تتسم بها مسائل التمويل في إطار المناقشات العامة المتعلقة بالتنمية المستدامة، سيكون من الضروري جدا أن يجد المنتدى طريقة تمكن من إجراء مناقشات مجدية وإحراز تقدم ملموس في هذا المجال. ويكتسي ذلك أهمية أكبر نظرا إلى أن توفير إطار موحد لتحقيق التنمية ما بعد عام ٢٠١٥ قد يتطلب الجمع بين المناقشات المشرذمة التي أجريت حتى الآن بشأن جملة أمور منها التمويل التقليدي للتنمية والتمويل الخاص بتغير المناخ والتنوع البيولوجي. ومن شأن توجيه هذه المناقشات أن يكون مناسبا لمهمة المنتدى السياسي الرفيع المستوى المتعلقة بوضع خطة للتنمية. وبالتالي، قد يتمثل الهدف في إضفاء طابع متسق ومترابط على المناقشات الجارية في مختلف المنتديات المواضيعية مع احترام ولاية كل منها في الوقت نفسه.

٨٤ - ونظرا إلى ضرورة أن تشكل أهداف التنمية المستدامة الأهداف والغايات الشاملة للتعاون الإنمائي الدولي، فإن توضيح المسائل المتصلة بوسائل تنفيذ تلك الأهداف يتسم بأهمية حاسمة. وكما هو مبين أعلاه، فقد جرى توضيح هذه الضرورة مرارا وتكرارا في إطار مناقشات الفريق العامل مفتوح باب العضوية. ومن شأن وضع استراتيجية لتمويل التنمية المستدامة أن يوفر مقترحات محددة بشأن تمويل أهداف التنمية المستدامة في المستقبل. وإن احتمال التوصل إلى اتفاق بشأن الأهداف بعد انتهاء لجنة الخبراء الحكومية الدولية من أعمالها ينبغي ألا يعيق عمل اللجنة المتصل بالمجالات المواضيعية التي يرجح إدراجها

في أهداف التنمية المستدامة أو سعيها إلى وضع اقتراح محدد بشأن تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها. وبعد انتهاء اللجنة من عملها، سيتعين على المنتدى القيام بدور حاسم في مجال رصد واستعراض وسائل التنفيذ المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة وفي توفير التوجيه بشأن كيفية تحسينها.

٨٥ - وفي الختام، يمكن للمنتدى أن يؤدي دورا هاما في سياق إطار موحد للتعاون الإنمائي المستدام من أجل كفالة الترابط بين المناقشات المتعلقة بوسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة وعملية تمويل التنمية كمتابعة لمؤتمري مونتيري والدوحة. وقد دعا إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية لعام ٢٠٠٨ إلى إعادة تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية بغية التصدي بفعالية للمجموعة الكاملة من تحديات تمويل التنمية التي تواجه العالم، بما في ذلك التكاليف الإضافية لتدابير التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها والضرر الذي لحق ببيئة الأرض (انظر قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٣٩، المرفق، الفقرة ٨٠). إلا أن بعضا من تلك المجالات لها عمليات خاصة بها داخل الأمم المتحدة كثيرا ما تأخذ شكل اتفاقيات مستقلة. وقد شددت الدول الأعضاء، من خلال قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، على ضرورة تعزيز الاتساق والتنسيق وتجنب ازدواجية الجهود بين عمل لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة وعملية تمويل التنمية.

عمليات المتابعة الأخرى لمؤتمر ريو+٢٠

٨٦ - نبغي أن تدخل عمليات أخرى صدر بها تكليف عن مؤتمر ريو+٢٠ في نطاق المناقشات الجارية في المنتدى، بما في ذلك إطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة والمناقشات المتعلقة بالتضامن بين الأجيال.

٨٧ - أما فيما يتعلق بإطار العشر السنوات، فإن القرار ٦٧/٢٩٠ يسند إلى المنتدى دور توفير التوجيه إلى مجلس إطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وينبغي أن يكون ذلك عنصرا واحدا فقط من المناقشات المنتظمة الجارية في المنتدى بشأن الإنتاج والاستهلاك المستدامين بوصف ذلك هدفا من الأهداف الشاملة الثلاثة للتنمية المستدامة التي حددها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وإن الافتقار الواضح إلى التقدم في مجال الإنتاج والاستهلاك المستدامين منذ عام ١٩٩٢ والأهمية الحاسمة الذي يتسم بها هذا المجال بالنسبة للتمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة بصورة شاملة في المستقبل يحثان على العمل من أجل توفير وجود قوي لمسألة الإنتاج والاستهلاك المستدامين في جدول أعمال المنتدى، بما يتجاوز استعراض الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في هذا المجال.

٨٨ - وقد درست منظومة الأمم المتحدة في الماضي زاويتين رئيسيتين من مسألة التضامن بين الأجيال. وتتصل الزاوية الأولى بمسائل توزيع الدخل والتناقل بين الأجيال، من قبيل توفير شبكات الضمان الاجتماعي لأجيال كبار السن والشباب وإنشاء نظم المعاشات التقاعدية وكفالة استمرارها، لا سيما من حيث صلتها بالتغير الديمغرافي وغيره من المواضيع ذات الصلة. وتحظى هذه الزاوية بتغطية جيدة في منتديات الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية. أما الزاوية الثانية، فهي تتصل بقدر أكثر تحديدا بالتنمية المستدامة وتمثل في الواقع بعدا مميزا لنهج التنمية المستدامة. وتتعلق هذه الزاوية بحق الأجيال المقبلة في أن ترث من الأجيال الحالية أرضا تمكنها من تلبية حاجاتها، على النحو المبين في تعريف التنمية المستدامة الوارد في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية وفي مبادئ مؤتمر ريو. ولهذا الشاغل صلة مباشرة بالطريقة التي تمثل بها مصالح الأجيال المقبلة في النظم القانونية على جميع المستويات. ويمكن للمنتدى أن يواصل القيام بدور الداعي إلى عقد مناقشات بخصوص هذه المسألة، بما يتيح مواصلة استعراض التقدم وتمكين المجتمع الدولي من تبادل الدروس المستفادة والتفكير في إيجاد الحلول.

رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

٨٩ - يبين هذا التقرير إحراز تقدم في متابعة مؤتمر ريو+٢٠. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى عمل الفريق العامل مفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإلى إنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، فضلا عن إنشاء لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة. ويسلط التقرير الضوء على أن المنتدى السياسي الرفيع المستوى سيتولى المسؤولية الأساسية عن إبقاء تنفيذ الالتزام بتحقيق التنمية المستدامة قيد الاستعراض وأنه سيكون المنصة الرئيسية لكفالة الاتساق والتنسيق في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ولذلك يوصى بأن تدعو الجمعية العامة الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة، بما في ذلك منظمة التجارة العالمية والمجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى ذات الصلة إلى القيام بما يلي:

(أ) المشاركة في عمل المنتدى السياسي الرفيع المستوى ودعمه بشكل تام؛

(ب) جعل المنتدى منصة مخصصة لتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة بحيث تضاعف الجهود المبذولة لمواصلة التركيز بقوة على التنفيذ على جميع المستويات، بما في ذلك تبادل الخبرات؛

(ج) كفالة أن يقوم المنتدى بأعمال المتابعة الخاصة بالعمليات وبالوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ من خلال تحقيق التماسك والتكامل بينها، لا سيما في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

(د) تعزيز التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة من خلال العمل مع أوساط صنع السياسات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على نحو أكثر تكثيفا وتكاملا؛

(هـ) الإبقاء على خطة مركزة مرنة وذات صلة تشترك فيها الجهات الفاعلة المعنية بالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة ورصد التقدم المحرز في هذا الصدد؛

(و) اقتراح مواضيع ومجالات يمكن مناقشتها في المنتدى الدولي، بما في ذلك المسائل الجديدة والناشئة؛

(ز) الإبقاء على عملية تحضيرية معززة توفر لها الدعم عملية أقوى تكون مشتركة بين الوكالات وتابعة للأمم المتحدة؛

(ح) تشجيع الشراكات والمبادرات والالتزامات الطوعية وتعزيزها؛

(ط) كفالة المشاركة المفيدة من جانب المجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات المعنية ذات الصلة؛

(ي) دعوة المنتدى بحد ذاته إلى تحديد أفضل السبل لتحقيق هذه الأهداف من خلال اختيار محور تركيزه المواضيعي وكفالة أن تستند توجيهاته المتصلة بالسياسات إلى استعراضات موثوقة لعمليات التنفيذ، لا سيما التنفيذ على الصعيد الوطني ومن جانب منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن الأدلة العلمية وغيرها من الأدلة؛

(ك) دعوة منظومة الأمم المتحدة إلى بذل المزيد من الجهود لإدماج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة في عملها. وينبغي أن يواصل الأمين العام تقديم التقارير إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى عن التقدم المحرز في هذا الصدد، بما يشمل اقتراح خارطة طريق وتوصيات مفصلة بشأن الطريقة التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة إحراز تقدم سريع في هذا الصدد.